



الجمهورية العربية  
السورية  
**Syrian Arab Republic**

بيان

السفير ميلاد عطية

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة المائة وسبعة للمجلس التنفيذي

البند الخامس من جدول الأعمال: المناقشة العامة

8-11 تشرين الأول 2024

السيد الرئيس،

نتمنى لكم النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة. وينضم وفد بلادي إلى بيان حركة عدم الإنحياز والصين الذي تم قدمته سعادة سفيرة أوغندا إلى هذه الدورة.

لقد نفذت الجمهورية العربية السورية كل ما يترتب عليها من التزامات بموجب عملية انضمامها إلى الاتفاقية، وتعاونت بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وفرقها وقدمت كل التسهيلات المطلوبة لإنجاح مهماتها. وخلال الفترة من تشرين الثاني 2023 ولغاية أيلول 2024، عُقدت أربع جولات من المشاورات بين خبراء اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان، وقدمت سورية خلالها كل ما هو مطلوب منها من تعاونٍ إضافة إلى وثائق وتفسيرات ومعلومات حول الكثير من المسائل. لكن ما يدعو للأسف هو استمرار الأمانة الفنية بالخروج عن مبدأ الحياد والنزاهة والمهنية التي حددتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كل تقاريرها المتصلة بالملف الكيميائي السوري. هذا النهج ليس له مثيل في العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الفني، ولا يمكن تفسيره إلا في إطار الخطوات التكتيكية التي تهدف إلى تسخين الأجواء لاتخاذ قرارات مُسيئة ضد سورية في أجهزة صنع السياسات في المنظمة، بالشكل الذي يخدم أجندات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ضد سورية.

السيد الرئيس،

تستمر الدول الغربية بانتهاك نصوص وأحكام الاتفاقية من خلال اعتماد وتمير قرارات مُسيئة من خلال التصويت والابتعاد عن توافق الآراء. وكان آخر انتهاك لنصوص الاتفاقية ما أقدمت عليه

الدول الغربية باعتماد قرار مُسيس من خلال التصويت في الدورة الـ 28/ لمؤتمر الدول الأطراف ضد سورية. ويُضاف إلى ذلك، مخالفتها لما تنص عليه الفقرة 23/ من المادة الثامنة في الاتفاقية، من خلال إبعاد الاتحاد الروسي عن عضوية المجلس التنفيذي، كخطوة إضافية لما تقوم به العديد من الدول الغربية من استهداف لروسيا الاتحادية، وخاصة محاولاتها الأخيرة توجيه اتهامات باطللة لا أساس لها على الإطلاق ضد روسيا باستخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة في أوكرانيا.

لقد تحولت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نتيجة الهيمنة والضغط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية إلى ساحة لتصفية حساباتها الجيوسياسية العدوانية الاستعمارية، مع بعض الدول التي لا تتماهى مع سياساتها. ونتيجة التدخل السياسي من قبل الدول الغربية تواجه المنظمة حالياً أزمة مصداقية وخلافات واستقطاب وانقسامات داخلها. ويتوجب على جميع الدول الحريصة على هذه المنظمة وسمعتها ومستقبلها أن تأخذ التحذيرات الخطيرة التي جاءت في رسالة مجموعة برلين 21 بتاريخ 18/ تموز 2024 والمُعَممة على جميع الدول الأطراف والأمانة الفنية، وكذلك التقرير الذي صدر في البرلمان الأوروبي بعنوان: "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية- الطريق إلى الأمام" أعده عضوا البرلمان الأوروبي كليردالي ومايك والاس، بعين الاعتبار. لقد أكدت المجموعة في رسالتها بأن مستقبل المنظمة واستعادتها مصداقيتها، لا يأتي إلا من خلال ضمان عودتها الكاملة إلى العمل في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس

نؤكد دعمنا لطلب دولة فلسطين بالتحقيق بحوادث استخدام الكيان الصهيوني للأسلحة الكيميائية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. ونطالب الأمانة الفنية بالتحرك والقيام بمهامها وفقاً لولايتها. وهذه الجرائم البشعة هي جزء من حرب الإبادة الجماعية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة تقريباً، والتي أدت إلى استشهاد أكثر من /42/ ألفاً معظمهم من الأطفال والنساء، وإصابة أكثر من /120/ ألفاً آخرين، وتدمير أكثر من 90 بالمئة من المنازل والبنيات في القطاع، بدعمٍ مباشرٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. وبذات الوقت لا يزال لبنان الشقيق يواجه عدواناً همجياً غادراً ومستمراً تسبب باستشهاد وإصابة آلاف المدنيين، وبتزوح أكثر من مليون شخص نتيجة قصف جوي وبري إسرائيلي ممنهج دمر آلاف المنازل وحوّل تجمعات سكنية وقرى بأكملها إلى ركام، في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مستفيداً في ذلك من الدعم الأمريكي والعجز الدولي عن وقف تلك الجرائم ومظلة الحماية التي توفرها له الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون. كما يستمر الكيان الإسرائيلي بعدوانه المتكرر على الأراضي السورية التي أودت بحياة عشرات الشهداء المدنيين وأصابت المئات من الأبرياء.

فيما يخص الإرهاب الكيميائي، تطالب الجمهورية العربية السورية جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة التقيد بما تنص عليه الفقرة /18/ من قرار مجلس الأمن 2118، وجميع القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي للمنظمة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة. ونُشير بهذا الصدد إلى أن المعازل المتبقية للإرهاب الدولي على الأراضي السورية تنتشر في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلالين الأمريكي والتركي في شمال شرق وشمال غرب وجنوب شرق سورية.

السيد الرئيس،

أخيراً، تؤكد سورية أن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية لن يتحقق من دون إلزام إسرائيل بالإنضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبقيّة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس

إننا ندعو جميع الدول الحريضة على هذه المنظمة وعلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لإلزام الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للتوقف عن فرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب غير الشرعية والأخلاقية، التي طالت آثارها الكارثية شتى مناحي الحياة اليومية للسوريين ولمواطني العديد من الدول الأخرى، في خرق صارخ لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشر من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليسست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية